

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
هيئة نزع السلاح

الجلسة ١١

الأربعاء، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فالنسيا رودريغيز (إكوادور)

الاحتفال بأسبوع نزع السلاح

لأسبوع نزع السلاح بمثابة نداء غير منقطع يخاطب ضماثر جميع البشر، القادة والشعوب على حد سواء، لكي يفكروا مليا في النتائج المترتبة على سباق التسلح بالنسبة للجنس البشري، ويدركوا الحاجة الملحة إلى حشد الطاقة والموارد اللازمة للمساعدة على بلوغ أهداف نزع السلاح السامية التي تجاهد الأمم المتحدة في سبيل تحقيقها.

ويتعين علينا أن نعترف بالتقدم الكبير الذي أحرز في الآونة الأخيرة والذي يرجع معظم الفضل فيه إلى التغييرات الكبرى، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي حدثت في العالم. إلا أنه لا يزال يوجد الكثير الذي لا بد من القيام به قبل أن تصبح فكرة نزع السلاح حقيقة واقعة. ومن ثم، فمن واجبنا، بمناسبة أسبوع نزع السلاح، أن نكرر الدعوة إلى مواصلة الجهود لبلوغ تلك الغاية.

أما الشاغل الأعظم الذي يتعين علينا جميعا أن نضاعف جهودنا من أجله فهو نزع السلاح النووي. ذلك أنه على الرغم من أن الغيوم القائمة التي كانت تخيم على العالم قد تبددت في الوقت الراهن، فإن القضاء على خطر اندلاع محرقة نووية ما زال يمثل أولوية قصوى للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء.

وفي هذا السياق، يتسم تمديد معاهدة عدم الانتشار ومؤتمر عام ١٩٩٥ بالأهمية، لأن الإجراءات

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بالاحتفال بأسبوع نزع السلاح الذي بدأ في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، تواصل اللجنة، في اجتماعها اليوم، التقليد الذي أرسته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

ويسعدني ويشرفني أن أرحب ترحيبا حارا في اللجنة الأولى بصاحب السعادة السيد أمارا إيسي، رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. وبالنيابة عن جميع أعضاء اللجنة وبالأصالة عن نفسي، أهنيئ السفير إيسي على انتخابه للرئاسة، وأحييه على مهارته الدبلوماسية المعروفة للجميع، وعلى الفعالية التي يضطلع بها بمسؤولياته الرفيعة.

ويسرني سرورا خاصا أن أرحب بالسيد مارك غولدينغ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في هذا الاجتماع الخاص الذي تعقده اللجنة الأولى.

وبوصفي رئيس اللجنة، أود أن أستهل هذا الاجتماع ببيان قصير أدلي به في هذه المناسبة الخاصة.

لقد أعلنت الجمعية العامة الأسبوع الذي يبدأ بتاريخ تأسيس الأمم المتحدة أسبوعا مكرسا لنشر أهداف نزع السلاح. وينبغي أن يكون إعلان الجمعية

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ويجب على وسائط الإعلام أن تؤدي دورا أساسيا في هذه الحملة. وإنني على اقتناع راسخ بأنها ستستجيب، بكل المثابرة والالتزام، لهذا النداء العاجل من الإنسانية.

يسرني أن أعطي الكلمة لرئيس الجمعية العامة، معالي السيد أمارا إيسي ليخاطب اللجنة الأولى.

السيد إيسي (رئيس الجمعية العامة) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الكلمات الرقيقة والتهانئ التي وجهتموها لي. وإنني ممتن أيما امتنان عليها. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر لكم ولجميع الوفود في اللجنة الأولى عن خالص الأمل في أن تكون هذه الدورة بناءة ومثمرة.

كل عام، ينضم رئيس الجمعية العامة الى اللجنة للاحتفال بأسبوع نزع السلاح. وإنني أسير على خطى أسلافي لأنني أدرك إدراكا تاما الأولوية العالية التي توليها الجمعية العامة تقليديا لمسائل نزع السلاح. والواقع أن مستقبل كوكبنا، في المطاف الأخير، يتوقف على نزع السلاح.

لقد شهدنا عبر السنة الماضية تغييرا جذريا في المناخ السياسي العالمي. وطوال عقود ما برحت المفاوضات تعقد في إطار ما يمكن تسميته تزامن الحرب الباردة. وقد اعتاد المجتمع الدولي على هذه العلاقة القائمة على الصراع وتمكن من التحرك قدما بالرغم من التوترات المتأصلة الحالية. وهكذا تأكد أنه من الممكن اتخاذ خطوات كبرى الى الأمام صوب السبيل المفضي الى هدفنا النهائي المتمثل في نزع السلاح العام والكامل عن طريق نظام متماسك من الاتفاقات الشاملة المتعددة الأطراف والصكوك الإقليمية والثنائية الرئيسية.

لم تعد أيدينا مكبلية بقيود الحرب الباردة. وإننا اليوم أقل خوفا بكثير من إمكانية أن نهلك بضغطة زر. لكن العالم الذي نعيش فيه لا يزال بالغ الخطورة لأنه حتى لو تغيرت بيئة الأمن الدولي حقا، وحتى لو ظهرت آفاق جديدة لنزع السلاح، فإننا في الوقت ذاته نشهد ظهور تحديات في غاية التعقيد بحيث يتوجب على المجتمع الدولي أن يواجهها منذ الآن وإن الجهود الرامية الى:

المتخذة بشأنه ستحدد الى درجة كبيرة قدرة العالم على الدخول في حقبة أكثر أمنا واستقرارا على الصعيد الدولي. وينسحب نفس الشيء على الجهود المبذولة صوب فرض الحظر الكامل والقابل للتحقق على التجارب النووية. والعمل الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح في هذه المجالات ينبغي إبرازه وتدعيمه ويجب توسيع عضوية المؤتمر ذاته لجسد الحالة العالمية الراهنة.

ونفس الطاقة والتصميم يجب أن يميزا جهودنا لوضع حد لانتشار أسلحة الدمار الشامل. والاتفاقيتان اللتان تحظران الأسلحة البيولوجية والكيميائية أداتان ملائمتان سيؤدي تنفيذهما وتطبيقهما الى النهوض بمزيد من الثقة والأمن.

وبالمثل، فإن موقف انتشار الأسلحة التقليدية يجب أن يظل موضوعا يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لنا جميعا. ومن المهم أن نتذكر أن الصراعات المسلحة الكبرى التي تسبب في العديد من الوفيات وفي الخراب والمعاناة في أجزاء عديدة من العالم في الوقت الحاضر تستخدم نفس هذه الأسلحة التقليدية - ومن هنا تأتي الحاجة الى اعتماد تدابير عاجلة لتفادي هذا النوع من المآسي. ويجب علينا أن نكفل مزيدا من الانفتاح والشفافية بشأن الأسلحة التقليدية وأن ننهي انتشار الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

لقد تم التأكيد، وعن وجه حق تام، على حقيقة أن الهدف من أسبوع نزع السلاح ينبغي أن يكون تركيز الانتباه الدولي وتعبئة ضمير جميع الشعوب، صغيرها وكبيرها، لتشكيل جبهة مشتركة واحدة مساندة لنزع السلاح العام والكامل. وفي الوقت ذاته، يجب أيضا دعم أنشطة المنظمات المتعددة الأطراف، الإقليمية والعالمية، المسؤولة عن الأعمال المتصلة بنزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والهيئات الحكومية وغير الحكومية لها دور أساسي هنا يتعين عليها القيام به.

وأناشد الجميع بالإحاح بالتصرف كرعاة وحراس إزاء كيفية تنفيذ قرارات الجمعية العامة لأن هذه القرارات يجب أن تصبح عقيدة الكفاح من أجل نزع السلاح بحيث يمكن استخدام عائدات نزع السلاح في التخفيف من المعاناة الناجمة عن التخلف الاقتصادي والاجتماعي والفقر المدقع والمرض والجهل.

صوب إبرام معاهدة للحظر الكامل للتجارب؛ وهذا العام، في مؤتمر نزع السلاح، أدى القرار الى بذل جهد متضافر لصياغة معاهدة عالمية ومتعددة الأطراف وفعالة وقابلة للتحقق.

لا شك في أن مدى التقدم المحرز يبرهن على جدية المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح. وأيا كان الطريق الذي نختاره، يجب أن نتخذ دائما الخطوة الأولى، وأنا أرى أن المجتمع الدولي قد اتخذ فعلا تلك الخطوة وهو يمضي قدما في الاتجاه الصحيح.

والمبادرة الهامة الأخرى تتعلق بحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى. وكما ذكر الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة، وفي البيان الذي أدلى به أمام اللجنة في الأسبوع الماضي، فإن هذه المعاهدة ستكون من أجل ذلك الغرض عنصرا هاما في الجهود التي يبذلها العالم من أجل تعزيز نزع السلاح.

وإذا بقينا على ثباتنا في رغبتنا وعزيمتنا على وضع حد لانتشار الأسلحة النووية وحظرها، فيجب حينئذ، للسبب نفسه، ألا نهمل أسلحة الدمار الشامل الأخرى. لذلك أرحب بحقيقة أن اللجنة التحضيرية التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تتخذ الآن خطوات لكفالة تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهذه الاتفاقية - وهي معاهدة دولية تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل - استغرق التفاوض عليها ١٠ سنوات صعبة. لذلك فإنه ينتظر بشوق دخولها حيز النفاذ في العام المقبل.

وفيما يتعلق بفئة أخرى من الأسلحة تتصف بخطورة مماثلة، نتطلع بشوق مماثل الى إكمال وتقييم نظام للتحقق يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. والنجاح في تلك الجهود سيعزز بلا شك فعالية النظام الجديد.

إننا نعلم جميعا علم اليقين أن انتشار الأسلحة التقليدية، والأثر المزعزع بصورة خاصة الذي يمكن أن يخلقه نقل الأسلحة التقليدية على الأمن الإقليمي ودون الإقليمي، أمران يسببان قلقا متزايدا. ولقد رأينا بوضوح كبير ماذا يحدث عندما لا يعمل شيء لكبح عمليات النقل غير المراقبة للأسلحة التقليدية. ولا شك في أن

"النهوض بإرساء وصيانة السلم والأمن الدوليين بأقل تحويل الى الأسلحة من موارد العالم البشرية والاقتصادية"

لا تزال مهمة اليوم بقدر أهميتها قبل ٤٩ عاما، عند وضع الميثاق.

نعرف جميعا أن الانقسامات الحادة التي اتسمت بها الحرب الباردة أفسحت الطريق أمام مجموعة متنوعة كبيرة من المشاكل وأمام نظام معقد وغير مستقر بصورة متزايدة للعلاقات السياسية الدولية. فقد بدأت الصراعات الطائفية والنزعة القومية المتمردة تخلق تهديدات جديدة للسلم الدولي. وأطلق العنان لمجموعة كاملة من القوى التي كانت مكبوحة فيما مضى، مما أدى الى إشعال بؤر العنف والعدوان في جميع أنحاء العالم. ولقد أزهقت أرواح مئات الآلاف من البشر في الوقت الذي يتم فيه اللجوء الى الأسلحة العصرية من جميع الأنواع - من الأسلحة التقليدية الى الساطور البسيط - بغية حسم الصراعات.

ويجب علينا أن نوقف هذه الأحوال. إن على أعضاء اللجنة الأولى مهمة مزدوجة. أولا، إن الأمر متروك لهم للبناء بفعالية على التقدم المحرز أثناء الحرب الباردة. ثانيا، يجب عليهم إيجاد السبل الكفيلة بمواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها وضع سياسات جديدة لنزع السلاح وتطوير الأساليب الإبداعية والنهج المشتركة الرامية الى تدعيم الاستقرار والثقة المتبادلة عند أدنى المستويات الممكنة من التسلح.

في نيسان/أبريل ١٩٩٥، ستجتمع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة والنظر في تمديداتها. ورغم جميع أوجه قصور المعاهدة، فإنها أسهمت طوال الأعوام الـ ٢٥ الماضية إسهاما حاسما في منع انتشار الأسلحة النووية. وأمام اللجنة الآن فرصة لاستكشاف إمكانية اتخاذ نهج مشترك يمكننا من صون أحد أعمدة الأمن الدولي. وأحث الأعضاء على محاولة كفالة أن يسود مناخ التفاهم خلال الأشهر القادمة، ولا سيما أثناء مداولاتهم.

لقد كان هذا هو الحاصل بالنسبة للقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في العام الماضي، والذي يدعو جميع الدول الى تأييد المفاوضات المتعددة الأطراف

تنظيم الأعمال

القوة التدميرية الكامنة لهذه الأسلحة تترك مضاعفات خطيرة على السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): يتذكر الممثلون أن اللجنة قررت في جلستها الثالثة غير الرسمية التي عقدت يوم الأربعاء المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، وبطلب من وفود عديدة، تمديد الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات بشأن جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال والمتعلقة بنزع السلاح إلى يوم الاثنين المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر الساعة ١٨/٠٠ كي يتسنى للوفود إنهاء مشاوراتها الجارية حاليا بشأن مختلف النصوص.

ويتذكر الممثلون أيضا أنني قلت في تلك الجلسة غير الرسمية أنه يتعين اتخاذ قرار بتمديد الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات في جلسة رسمية للجنة. هل لي أن أقترح وفقا لذلك بأن اللجنة تقرر تمديد الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات المتعلقة ببنود نزع السلاح المدرجة في جدول الأعمال من الخميس ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى الاثنين ٣١ تشرين الأول/أكتوبر الساعة ١٨/٠٠ ما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة تقبل اقتراحي.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): وبشأن الموضوع نفسه، أود أن أطلب إلى جميع الوفود أن تتكرم بتقديم مشاريع قراراتها إلى الأمانة، ولا سيما مشاريع القرارات التي تترتب عليها آثار مالية، كي تباشر العمل بشأنها في أسرع وقت ممكن. فكلما قدمت مشاريع القرارات عاجلا تمكنت اللجنة من إنجاز عملها بسرعة. وسيساعد ذلك الأعضاء أيضا على إنهاء مشاوراتهم بشأن النصوص والتعليق عليها عندما تنظر اللجنة فيها.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

إن سجل الأسلحة التقليدية الذي يعزز الانفتاح والشفافية هو إحدى الطرائق التي يمكن للدول الأعضاء أن يعززوا بها الثقة بالسلوك العسكري لكل منها، الأمر الذي يقلل من خطر حالات سوء التفاهم الخطيرة.

إلى جانب هذه التدابير على الصعيد العالمي، ينبغي أن نعزز الترتيبات الإقليمية من قبيل النظام المعمول به حاليا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث أن عملية تعزيز المنطقة الخالية من الأسلحة النووية المنشأة بموجب معاهدة تلاتيلولكو تواصل إحراز تقدم سريع هذا العام، وكذلك في إفريقيا، حيث يجري وضع اللمسات الأخيرة على معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

هذه التدابير تشكل جزءا من كل. فلدى الهيئة ٢٢ بندا مدرجة في جدول أعمالها، ولكن بسبب الافتقار إلى الوقت لم أتمكن إلا إلى عدد قليل منها. مع ذلك، أود أن أؤكد أهمية ونطاق كل بند من تلك البنود لأن جميعها جزء من الجهود التي تبذل من أجل نزع السلاح على الصعيد الدولي، ولأنها تستحق اهتمامنا بالكامل. ففي فجر هذا العصر الجديد، يجب أن تكون دبلوماسية نزع السلاح محددة وواقعية، ويجب أن تراعي الطريقة الجديدة المعتمدة على الساحة الدولية.

مرة أخرى، يحدوني الأمل في أن يكون عمل اللجنة خلال الدورة التاسعة والأربعين عملا مثمرا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أشكر رئيس الجمعية العامة، السيد أمارا إيسي، على بيانه الهام جدا، وأشكر أيضا السيد مارك غولدنج، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على مشاركته في هذه الجلسة الخاصة للجنة نزع السلاح والأمن الدولي، المكرسة للاحتفال بأسبوع نزع السلاح.